

تاريخ الإرسال: 2014/02/19 - تاريخ القبول للنشر: 2014/04/30 تاريخ النشر: 2014/07/06

دراسة نقدية لضباط المكاتب العربية بدائرة الجلفة خلال فترة الاحتلال الفرنسي

النقيب هارت مايير Hart Mayer نموذجاً

د : أحمد مسعود سيد علي

قسم التاريخ-جامعة المسيلة

لقد ساهمت الدراسات الاستكشافية في ميدان الأنثروبولوجية لإحكام القبضة الحديدية للاستعمار الحديث بغية إخضاع الشعوب المستعمرة إخضاعاً استعملت فيه كل السبل لأجل استنزاف الخيرات واستعباد العباد بما يخدم العاصمة الأم وهو شأن الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي ما فتئ يوظف كل الطرق للإبقاء على الجزائر فرنسية لذلك سخرة كل أمكاناتها المادية والبشرية وحتى العلمية في سبيل الحفاظ على جوهر مستعمراتها في إفريقيا، ومن هذه الوسائل استخدام الدراسات الأنثروبولوجية والتي تعود إلى ما قبل التاريخ، دراسات لم يهتم بها علماء ما قبل التاريخ فقط بل حتى ضباط المكاتب العربية الذين كانوا يوجهون أعمالهم لتطوير حركة الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وهو شأن الكثيرون بدءاً من فرومو أوجان صاحب كتاب صيف في الجزائر. ولقد وقع اختيارنا لدراسة أجراها النقيب هارت مايير سنة 1849، ونشرت في المجلة الإفريقية تحت عنوان " ملاحظات حول دائرة الجلفة"¹ « Notice sur le sercle de Djelfa ».

1. نبذة عن دور المكاتب العربية :

تعتبر مشكلة إدارة الأهالي من بين أهم الأسباب التي حرصت الإدارة الفرنسية على تجسيدها، فقد حاولت إيجاد حلقة وصل بين القيادة العسكرية والجزائريين لأن قوات العدو عندما حاولت أن تتوغل في الجزائر قصد بسط السيطرة والنفوذ على مختلف المناطق، واجهتها صعوبات جمة بسبب رفض السكان التعاون معها، لأن الإدارة الفرنسية كانت تنقصها معلومات تخصهم، فتمت الاستعانة ببعض الشخصيات المحلية ذات النفوذ الكبيرة ولهذا قررت السلطات الاستعمارية إنشاء هيئة رسمية في سنة 1833 تتكفل بمراقبة السكان وجمع معلومات عنهم².

ولتحقيق هذه الغاية عملت على تسهيل عملية الاتصال برؤساء القبائل والتفاوض معهم ، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم ، وتوفير الأمن

والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم، وأطلق على هذه الهيئة اسم " مصلحة الشؤون العربية " بقيادة لاموريسيير Lamoricière³.

وقد أثبتت هذه الهيئة عجزها عن تسيير شؤون الأهالي ، ومرد ذلك إلى اهتمامها بمحاولات إخضاعهم وبسط النفوذ الفرنسي عليهم . كما تبين أن الشخصيات المختارة لم تقم بدورها كاملا في تزويد الإدارة الفرنسية بالمعلومات الضرورية ، فلهذا سعت هذه الأخيرة إلى إيجاد أسلوب جديد ، وذلك بعد التزايد الكبير لعدد العملاء ، فصدر مرسوم وزاري في 1 فيفري 1844 يعلن عن تأسيس المكاتب العربية ، كما وضع لها هيكلها الإدارية بحيث أصبحت هذه المكاتب هي الوسيلة الأنجع التي سيعتمد عليها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين، والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية⁴.

وسنورد بعض التعريفات لهذا التنظيم الإداري الجديد، فقد عرفها النقيب (hugonnet) " : المكتب العربي هو حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830 والجنس الأهلي والذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن⁵ . أما شارل ريشارد (charle Richard) فعرفها بقوله " إن مؤسسة المكتب العربي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا، قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا⁶ " .

أما فيما يخص القيادة العسكرية فقد تم تأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاث الموجودة بالجزائر ، وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى ، و وحدات ثانوية من الدرجة الثانية . وفي سنة 1865 وصل عدد المكاتب العربية إلى 46 مكتبا ، منها 15 مكتبا في عمالة قسنطينة وكان يشرف على هذه المكاتب حوالي 200 من الضباط على مستوى المقاطعات الثلاث⁷.

وقد كانت المؤسسة العسكرية الفرنسية تهدف من وراء إنشاء المكاتب العربية إلى:

- التركيز على تحقيق التهدة الدائمة في أوساط القبائل وذلك بمراقبتها وحراسة المشبوه فيهم.
- إخضاع القبائل للسلطة الفرنسية .
- مراقبة رجال الدين والعمل على قمع الثورات ، حيث أن مراقبة هؤلاء الأشراف الذين كانوا في الأصل مجموعة من الطلبة تربطهم علاقة واحدة أو زاوية واحدة ،

ولهذا قام الضابط دنفو بإعداد دراسة تستهدف معرفة أصول وطرق انتماءات هؤلاء الأشراف ، الذين كانوا دائما محل إزعاج للعدو ومعرفة العلاقة التي تربط هؤلاء الثوار وهدفهم . كما فرضت مراقبة دائمة ومستمرة على المساجد والزوايا وكل اللذين ينتمون إليها ⁸.

● مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي.

● استخلاص الضرائب .

● ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية ⁹.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أعطيت لهذه المكاتب كل الإمكانيات المادية وذلك من أجل أن تقوم بنشاطها الفعال ، وتسير مهامها في أحسن الأحوال . ونظرا للأهمية العسكرية للمكاتب العربية ، فقد عملت المؤسسة العسكرية الاستعمارية على توسيع مهامها ليزداد نفوذها حتى أصبحت هذه المكاتب هي المركز الحقيقي للسلطة ، كما أنها أصبحت تكون إدارة مستقلة عن الجيش الفرنسي ، وأصبحت المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب بصفتهم أحد عناصر السلطة العسكرية ، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش الفرنسي، وتساعد على مد نفوذه في البلاد وتتمحور طبيعة هذه المعلومات حول:

■ إحصاء الأراضي الزراعية ودراسة الموارد المائية لها .

■ دراسة التنظيمات القبلية .

■ تزويد موظفي الغابات بمعلومات تتعلق بهذه الثروة .

ومع مرور الوقت تطور دور المسؤولين في هذه المكاتب من جمع المعلومات ومراقبة القبائل إلى تعيين وخلع الزعماء

المحليين من العرب ، كما وصلت مهامهم إلى جهاز القضاء

وذلك بعدة أشكال أهمها:

■ استصدار قرارات في المسائل الإدارية والقضائية .

■ القيام بدور القضاة والإشراف على تنفيذ الأحكام .

■ فرض العقوبات والغرامات على الجزائريين ¹⁰.

وعلى هذا الأساس ، فإن المكاتب العربية أصبحت هي الوسيلة الأكثر فعالية التي استطاع من خلالها ضباط المقاطعات والدوائر والنواحي من فرض سيطرتهم ، حيث قال عنها ياكون (yacono): "إن سلطة رؤساء المكاتب كانت

في بعض الأحيان تتجاوز وتفوق السلطات التي يمارسها أعضاء الحكومة نظرا للإمكانيات التي كانت تحت تصرفهم من ميزانية وعساكر وموظفين إذ تمتعوا بمطلق الحرية في فرض سلطتهم على الأرض والسكان معا " ¹¹.

وقد ذكر الكولونيل (pein) حاكم مقاطعة باتنة (1859-1863) عن الرفاهية المترفة وحرية التصرف التي كان يتمتع بها رؤساء هذه المكاتب واصفا فترة حكمه على أنها أسعد أيام حياته " أنا بدوري كنت ملكا وكنت أتمتع بحرية لا حد لها لأن كبريات القبائل من فرسان الحضنة والقبائل الرحل من أولا نايل لا تعترف بقائد غيري، ولا تطيع سواي. " ¹²

كما لم يقتصر دور هذه المكاتب على ما سبق ذكره فقط، بل تطور دورها إلى مراقبة رجال الدين والعمل على قمع الثورات الشعبية، هذا الهدف الذي كان من بين أقوى العوامل المساهمة في القضاء على هذه المؤسسات. و مع مرور الزمن آثم ضباط هذه المكاتب بأنهم هم من كانوا يعملون على التحريض على تفجير الثورات المحلية وذلك في محاولة منهم للظهور بمظهر المنتصر. ¹³

كما اتهموا أيضا بأنهم كانوا يبحثون عن الفوضى بشن الغارات على القبائل دون أي مبرر للحصول على ترقية في المناصب وقد اعتمد اتهام هذه المكاتب على أن فترة حكمهم من سنة 1844 إلى سنة 1870 كانت هي فترة المقاومة الشعبية. وقد نقص لبيب هذه الثورات بزوال هذه المؤسسات. ¹⁴

كما جاء في جريدة (indépendant) حول هذا الموضوع مايلي: "لقد تحالفت المكاتب العربية مع الزعماء الأهالي للدفاع بالطرق الشرعية وغير شرعية، عن امتيازاتهم ونفوذهم ومستثمراتهم فلا هم فرنسيون ولا هم عرب وإنما هم تشكيلة سياسية". ¹⁵

ولهذا فإن هذه المكاتب أصبحت لا تشكل سوى دوائر سلطوية لا جدوى منها. وأمام هذه الاتهامات التي وصلت إلى حد تحميلها مسؤولية كل ما يحدث، وكرد فعل ومن أجل استيعاب هذا الغليان الذي ساهم المستوطنون في تأجيج لهيبه

كما علق الجنرال (AUGERAUD) عن هذه السياسة بقوله: "لم تخرج سياستنا تجاه الأهالي، حتى ذلك التاريخ عن إطار تسيير وإدارة محمية إقطاعية من طرف ضباط المكاتب العربية ويصدق ذلك بصفة أخص على القطاع القسنطيني أكثر من غيره". ¹⁶

ولعل هذا ما حمل جريدة (Le Temps) على تحميل هؤلاء الرؤساء مسؤولية الانتفاضات كما احتوى المقال على شهادة أحد المستوطنين Béziy الذي قال: " في حالة اندلاع أي حركة عصيان فما عليكم إلا أن تستخرجوا، عن طريق القرعة عشرة من ضباط المكاتب العربية، وتقدموهم أمام مجلس المحلفين وأن تنتظروا النتيجة ... أضمن لكم أنها ستكون نتيجة جيدة"¹⁷ .

ونتيجة لهذا السخط العام والتدمير الشديد من هذه المكاتب صدر قرار في 4 أكتوبر 1870 ينص بإلغاء هذه المؤسسة العقابية بالإضافة إلى إلغاء الحكم العسكري.¹⁸

والحقيقة أن دور هذه المكاتب في منطقة الزيبان كان لا يقل بطشا وقسوة عن دورها في بقية المناطق، ولذا فإن السياسة التي انتهجتها هذه المكاتب كانت أحد أهم أسباب اندلاع هذه المقاومة الشعبية، كمثال على ذلك هو أن السياسة الضريبية لهذه المكاتب كانت تقوم على تكليف القياد بإحصاء القطعان وتقدير الغلة، وتقوم مصلحة الضرائب بتسجيل القوائم للأشخاص المعنيين بالدفع، وفي الأخير يقوم القياد والأغوات تحت رقابة المكاتب العربية بجمع المبالغ وفي هذه المرحلة يمكن لضباط المكاتب أن يحصلوا على ما يمكنهم من مبالغ

زائدة عن قيمة الضريبة وقد عبر المستوطنون عن هذه السياسة بالقول: "ضباط المكاتب العربية ، أولئك تجار المعابد الذين يستمرون في إفقار الأهالي البائسين "¹⁹ .

استهل صاحب الدراسة بإعطاء لمحة عن تطور الأبحاث في ما قبل التاريخ بفرنسا وإيطاليا، أبحاثا ساهمت بإحداث قفزة لعلم ما قبل التاريخ و وضع أسسه المنهجية وجعله يستقيل عن علم التاريخ، في الوقت ذاته لفت الباحث النخبة الأوروبية من الباحثين المعمرين إلى ما كانت تحتويه دائرة الجلفة في المجال الأنثروبولوجي من مواقع أثرية ظلت إلى ذلكم الحين غير معروفة لدى جمهور العلماء من الفرنسيين، ولم تستغل في المجال الأنثروبولوجي بما يخدم المصالح الفرنسية بالجزائر.

- الاهتمام بالآثار الرومانية:

ركز النقيب هارت ميير في دراسته على المواقع الأثرية التي تحتويها دائرة الجلفة مواقع تعود إلى الفترة الرومانية، كالبور الحجرية والتي يتجاوز عددها المئات تمثل طريقة الدفن التي كان يعتمد عليها إنسان ما قبل التاريخ في

المنطقة، علاوة على القبور العملاقة التي كانت تجسد الفكر الأسطوري لبشر تلك الحقبة، بحيث اكتشفت بالقرب من معالم أثرية كبرى بالمنطقة كالقلعة والقصور التي كان يسكنها البربر.

أشار أيضا صاحب الدراسة إلى "طاحونة الجلفة" وحدد موقعها الجغرافي إلى اليسار من الطريق الجلفة الأغواط، حيث أشار إلى وجود بنايات أثرية مصممة الواحدة تلوى الأخرى بالقرب من الطاحونة، قد تعبر في نظر صاحب الدراسة عن توافد حضارات مختلفة على المنطقة.

و بالمحاذاة وجد جدار عملاق مركب بواسطة أحجار ضخمة شد بعضه البعض بواسطة مادة إسمنتية غريبة، وبجانبه توجد دوائر حجرية ورؤوس حجرية عملاقة تعود إلى العصر الحجري القديم، بالإضافة إلى وجود بقايا القرميد المستعمل في المساكن التي بناها الرومان ثم استعملها لاحقا البربر وأصحاب القصور في تسقيف مساكنهم.

من جهته نوه النقيب هارت ماير إلى أوجه الشبه الموجودة بين الجدار الضخم الذي أحاط بطاحونة الجلفة على أنه نفسه الموجود في منطقة حمام ريغة،²⁰ جدار كانت قد وأشارت إليه مجلة Le bulletin de correspondance africaine ومنه خلص صاحب الدراسة إلى طرح إشكاليات ظلت إلى ذلكم الحين عالقة حول هل شيدت تلك البنايات العملاقة والمتشابهة مع ما هو موجود في منطقة حمام الريغة التي تبعد عن ذات الموقع بـ 400 كلم بنيت من طرف نفس السكان المدفونين في المقابر العملاقة؟ مفترضا إمكانات تشييدهم من جنس بشري واحد.

والى الجنوب الشرقي لطاحونة الجلفة و من المقابر العملاقة وجدت معالم دينية لا تشبه المقابر بل عبارة عن معابد خصصت لممارسة الطقوس الدينية وتقدم الأضاحي وأمور أخرى غامضة، ويبدو وفقا لصاحب الدراسة على الرغم من تهاوي أجزاء كبرى منها إلا أن الآثار المتبقية تدل على أنها كانت أماكن لممارسة الطقوس والشعائر الدينية.

- الحملات الاستكشافية الأولى لدائرة الجلفة:

في معرض حديثه عن الاكتشافات التي قام بها النقيب هارت ماير أشاد بالحملات الاستكشافية الأولى التي أقيمت في دائرة الجلفة على عهد الدكتور روبرو Reboud الذي اعتبره الأوربي الوحيد الذي تكلم عن القبور الحجرية العملاقة الموجودة بدائرة الجلفة، ولاحقا قام كل من باربرجي Berbrugger وماك كاري Mac-cathy بزيارتها في رحلة استكشافية جاءت في معرض رحلتها لكنه كان يعتقد أن الموقع لم يولى الأهمية الكبرى من طرفهما حينها، لأنهما لم يسجل إلا ملاحظات صغيرة، فالقبور التي تم نبشها لم يكتشف فيها إلا بقايا عظام أرجل وسلاح حجري.

أما في سنة 1876، فلقد قام النقيب بومو Beaumont قائد دائرة الجلفة حينها قام بتفتيش قبرين في الأول وجد أضرس بشرية في حالة جيدة ومحفوظة، وفي القبر الثاني وجد جمجمة بشرية لرجل زنجي يبدو قوي البنية. أما في الساحة المجاورة للمقبرة فقد تم التقاط بعض الأغراض منها رؤوس رماح وحجارة منحوتة.

كما تم اكتشاف آخر ذا أهمية كبرى بالجهة الجنوبية لدائر الجلفة في مسعد حيث اكتشف موقع أثري يعود إلى فترة ما قبل التاريخ وهو موقع يقع غرب قصر مسعد بـ 500م على الشط الأيسر لواد حمويده، وهو موقع اكتشف تحت الآثار الرومانية، وأول من أشار إلى وجود هذا الموقع الرائد سيزوني suzzoni والموقع هو عبارة عن حفر على شكل طبقات بلغ عددها عشرة طبقات قام السكان الأصليون باستغلالها في شكل مطامير لتخزين القمح، وسمو الموقع بقصر البارود لأنهم في أثناء الحفر العميق اكتشفوا مادة طبقات من مادتي الكربون والبارود .

وخلال محاولة السكان الأصليون أي الأهالي اقتلاع حجر روماني لاستغلاله في تحويل مجر نهر حمويده تم اكتشاف بقايا بشرية وحيوانية لأنياب فيل من العاج وسلاح مصنوع من العاج، رماح وخنجر صغير...، وهي اكتشافات فتحة أفقا واعدة للمنطقة بحيث انطلقت بعدها أبحاث أخرى قمنا من خلالها باستخراج العديد من الأغراض وتم نقلها إلى دائرة الجلفة، ومن بين الأغراض الطريفة التي تم نقلها نصف جمجمة لدماغ فيل عجز الأطباء عن تشخيصها وتحليلها لكننا خلصنا في النهاية إلى أن الفيل التي استعملها حنبل في محاولته لغزو روما عبر جبال بيرني périnée والآلب alpes جاءت من المنطقة ذاتها قيد الدراسة.

لقد خلص النقيب هارت مايير بعد إجراء دراسات متعمقة في المدرسة العليا للجيولوجيا بالجزائر على أن الأدوات والأغراض والبقايا التي تم اكتشافها في مسعد هي ذاتها المكتشفة في دائرة الجلفة مما يعني أن السكان الذين كانوا يسكنون المنطقتين من جنس بشري واحد، كما نوه هارت مايير إلى الدور الاستراتيجي على المستوى العسكري الذي تلعبه المغارات المكتشفة، فالمنطقة برمتها تقع في نهاية سلسلة جبلية تعرف باسم الجبل الأحمر أو جبل مسعد وكل هذه المنطقة تقع شرقا نحو دمداد وبما أنها تتواجد في الأعالي فهي تشكل جزيرة صخرية لا يمكن الوصول إليها إلا من جهة الشمال.

كما أشاد هارت مايير إلى أصول بربر المنطقة واعتبرهم ذوي أصول رومانية خاصة في منطقة مسعد في دمداد وعمورة وبالنظر إلى عادات سكان المنطقة الى ذلكم الحين ومورفولوجيتهم البشرية فإن أهالي دمداد وعمورة ينحدرون من أصول رومانية خلافا لسكان القصور.

الهوامش:

- ¹ دائرة الجلفة وفقا للتقسيم الإداري الاستعماري الفرنسي حيث كانت الجلفة تابعة لمقاطعة التيطري المدية.
- ² - صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص ص 12، 13.
- ³ - Foucher (v) : **les bureaux arabes en Algérie**, paris, 1858, pp12 ، 13
- ⁴ - صالح فركوس : المرجع السابق، ص 13 .
- ⁵ - شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا مرجع سابق، ص 249 .
- ⁶ - شارل روبير أجرون : المرجع السابق، ص 19 .
- ⁷ collot clod : **les institution de L'algerien durant la période coloniale (1830- 1962)**,
paris, 1987, p38-39
- ⁸ - صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص 61 .
- ⁹ - صالح فركوس : المرجع السابق، ص 20 .
- ¹⁰ - عبد الحميد زوزو : الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص ص 219.221
- ¹¹ collot clod : **op cit**, p 40-
- ¹² - عبد الحميد زوزو : الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص 204 .
- ¹³ - Agerom : **op cit**, p 21-
- ¹⁴ - صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص 411 .
- ¹⁵ - شارل روبير أجرون : مرجع سابق، ص 4 .
- ¹⁶ Charles Robert Ageron : **Les Algériens Musulmans et la France**, op.cit, pp44 .45-
- ¹⁷ Abdelhamid Zerdoum : **Histoire de Biskra** , **op.cit** p p 207-
- ¹⁸ - صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص 412 .
- ¹⁹ - شارل روبير أجرون : مرجع سابق، ص ص 247 ، 248 .
- ²⁰ مدينة سياحية بها حمامات معدنية تقع غرب ولاية البليدة.